

الفلسفة السياسية لدول المغرب العربي – الجزائر أنموذجا The political philosophy of the countries of the Maghreb – Arabic Algeria model

عبد الله عبد اللاوي²
pr_abdellah@yahoo.fr

كرالوة جلال^{*1}
dkraloua@gmail.com

¹ جامعة وهران 2 محمد بن أحمد – الجزائر

² جامعة وهران 2 محمد بن أحمد – الجزائر

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/07/03

تاريخ الإرسال: 2021/05/06

ملخص:

تعدّ سياسة الدول محورا جوهريا في العلاقات الدولية بين البلدان، خصوصا دول الجوار، فتاريخ دول العالم الثالث يعبر عن حقبة من الاحتلال الأجنبي الغربي خصوصا للدول العربية وتحديدا بلدان المغرب العربي، المغرب، تونس، الجزائر. ولا شك أن عملية رسم الحدود بين دول المغرب العربي تدخلت فيها السلطات الاستعمارية لأجل مصالحها فقط دون الأخذ بعين الاعتبار ثقافة الشعوب المغاربية. فتلك العملية المتعلقة بالترسيم للحدود خلقت مشاكل بين دول المغرب العربي فعطلت مشاريع التحالف المغاربي والإتحاد لبناء قوة مغاربية في مواجهة تحديات المنطقة، لذلك نحن أمام إشكالية تتعلق بطبيعة السياسة الجزائرية في المنطقة المغاربية وأثرها على الدولة والعلاقات مع دول الجوار، من خلال طرح تساؤلات عدة تتمثل في البحث حول بنية الدولة الجزائرية وسياساتها الداخلية والخارجية، ثم بعد ذلك التطرق لعلاقتها مع دول الجوار خصوصا المغرب، ثم تقديم تصور حول مستقبل المنطقة من خلال سياسة الجزائر.

كلمات مفتاحية: أمن الحدود؛ السيادة الوطنية؛ القوة الإقليمية الجزائرية؛ السلم والأمن؛ الفلسفة السياسية

Abstract: The politics of states is considered a fundamental axis in international relations between countries, especially neighboring countries. The history of the third world countries expresses eras of Western foreign occupation, especially for Arab countries, specifically the countries of the Maghreb, Morocco, Tunisia, Algeria, and there is no doubt that the process

* المؤلف المراسل: dkraloua@gmail.com

of drawing borders between the countries of the Maghreb was interfered by the authorities Colonialism is solely for its own interests without taking into account the culture of the Maghreb peoples. This process related to the demarcation of borders created problems between the Maghreb countries. This disrupted the projects of the Maghreb alliance and the union to build a Maghreb force in the face of the challenges of the region. The nature of Algerian politics in the Maghreb and its impact on the state and relations with neighboring countries by asking several questions, represented in researching the structure of the Algerian state and its internal and external policies, then addressing its relations with neighboring countries, especially Morocco, and then presenting a perception about the future of the region through the policy of Algeria.

Keyword : Border security; National sovereignties; Regional power Algeria ; Peace and security; Political philosophy

مقدمة:

تعد مسألة السياسة الدولية المرتبطة بطبيعة الدول والأنظمة حيزا مهما في بناء الدول والعلاقات الدولية بين الأمم والدول خصوصا المتجاورة، وذلك لأنها ترتبط بمفهوم مهم هو الأمن الوطني والقومي والإقليمي والدولي الذي يأرق كاهن الدول وهي حريصة على تبنيه والنجاح فيها، فالأمر متعلق بمبدأ حماية السيادة الوطنية لأجل السلم والأمن الدوليين والإقليميين، فتاريخ الشعوب هو تاريخ مرتبط بطبيعة الأنظمة التي عاشت بكنفها، ولاشك أن التاريخ المعاصر عبر عن حقبة مأسوية في تاريخ العالم تمثلت في الحركة الاستعمارية التي عقت انهيار الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم مساحات واسعة من العالم ضمت قارة آسيا وإفريقيا وجزء من أوروبا الشرقية، فلقد تبنت الدول الغربية متمثلة في فرنسا وبريطانيا بشكل أساسي على تقسيم أملاك الدولة العثمانية بعد تفشي التوترات الداخلية فيها وعجزها عن إدارتها نهيك عن الفساد السياسي والإداري في الأقاليم خصوصا العربية من طرف الولاة العثمانيين، مما ساعد الغرب على إيجاد ثغرات ونعرات طائفية داخلية في الدولة، فبعد موجة التحرر التي اجتاحت مناطق العالم الثالث المستعمرة وظهور الدولة الحديثة ومنها الجزائر لعبت مسألة الأمن والحدود دورا محوريا في ترسيم العلاقات بين الدول، فنحن في إطار مبحث معرفي مهم يتعلق برسم سياسة الدول المغربية وتحديد الجزائر باعتبارها أكبر دولة عربية مساحة ولها تاريخ كبير متعلق بحقبة الاحتلال وثورة التحرير الكبرى عام 1954

التي سطرت طريق الفكر السياسي الثوري الجزائري ما بعد الاستقلال والذي عبر عن إيديولوجية متشددة في ما تعلق بالحدود والعلاقات مع دول الجوار خصوصا المغرب الأقصى الذي كانت له نوايا في نزاع جزء من الجزائر وضمه لأرضه تحت حجج تاريخية وثقافية، فمفهوم الأمن يتعلق بالطمأنينة أو نقيضا للخوف حسب الدالة على الأمن واليقين "asphaleia" القواميس والمعاجم اللغوية، فلقد أعرب عنه في اليونانية بالفرنسية sans بمعنى غير أو sine مركبة من "Securitas" والسلامة وفي اللاتينية الأمن وبمعنى السلامة أي غياب السلامة والأمن عكس ما جرى تداوله فيما بعد،¹ وحسب كل من "مارتن غريفيش" و"تيري أوكلاهان" فإن الإحساس بالأمن يحمل قيمة إنسانية وحاجة ملحة لضمان الحياة الآمنة والمحترمة² فمفهوم الأمن هو مرتبط بطبيعة الحال بسياسة الدول وكيفية الحفاظ على حدودها وأمنها من الخطر والتهديدات الخارجية المتنوعة وهناك مفهوم آخر جوهري يرتبط بالأمن هو مفهوم الحدود المتعلق بالتحديد والترسيم ثم إدارتها، فكلمة حدود تعود في الاشتقاق وفقا لقاموس علم أصول الكلام الذي يعود لعام التي تعني في الأصل الخط الأمامي 1400ordre مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة

وأیضا تعني خط التماس الحافة أو حد الشيء، أما في معاجم اللغة العربية وتحديدًا في لسان العرب نجد أن الحد ورد بأنه الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو أن لا يتعدى أحدهما بالآخر، جمعه حدود وهي الفصل بين شيئين³ وبالنسبة لفقهاء القانون الدولي عدة تعريفات لمفهوم الحدود من ناحية الاصطلاحات بين لفظ التخمين التي تعني الخط وبين لفظ الحد الذي يعني الحيز المنبسط ضمن هذا الخط وكلمة الحد تعني الخط والمنطقة الموجودة ضمنه .

نحن أمام إشكالية مهمة تتعلق ببنية وطبيعة السياسة الجزائرية الأمنية والدولية التي رسمت علاقاتها مع دول الجوار والعالم الغربي، على أساس بعدها الدولي وتأثيرها

الحامد يعيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، المشرف نور الدين دخان، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف

¹ المسيلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2014/ 2015، ص 5

² المرجع نفسه، ص 12

³ أين منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة بمصر، 2008، ص 799

في القارة الإفريقية والعالم العربي ولا بد لنا من طرح عدة تساؤلات مهمة جوابا عليها وهي كالتالي:

01 - ما هي طبيعة السياسة الجزائرية بين دول المغرب العربي وكيفية تأثيرها في بناء مكانتها الدولية والإقليمية ؟

02 - هل يؤثر سلوك الجزائر ودول المغرب العربي عموما على بنية أمنها الوطني والقومي ؟ وهل هناك حل للأزمة الجزائرية المغربية وماهي طبيعتها ؟

طبيعة السياسة الجزائرية في رسم علاقتها ومكانتها بين دول المغرب العربي

بلدان المغرب العربي تتوفر على مؤهلات سياسية وعسكرية كبيرة جدا أهلتها لتكون قوى دولية في المنطقة لكن عندما تكون مجتمعة وملتحدة وعلى وفاق دائم، وذلك ما طمحت له الشعوب المغربية في بيان طنجة المغربية عام 1958 أو حتى عندما صدر بيان إنشاء اتحاد المغرب العربي عام 1989 لأجل التعاون واستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق التقدم الاقتصادي من أجل تقوية دولة وتحقيق مكانة دولية، لكن طبعاً مشاكل الحدود بين دولة كانت السبب الرئيس في تدهور طموحات الاتحاد والتنمية الشاملة التي حلمت بها شعوب المغرب العربي التي تربط بينها عناصر ثقافية مميزة وأكثر¹ من ذلك صلة قرابة قوية تمتد نحو التاريخ عميقاً، فمسألة الأمن تحمل في طياتها معاني تقوم على الاستقرار التام والشامل للدول وعدم التفريط في السيادة الوطنية، فالمنطقة العربية بطبيعتها الوعرة وحدودها الشاسعة تتعرض لازمات كثيرة ببنية وخارجية أهمها الإرهاب العابر للحدود الذي يعبر في القاموس السياسي عن إثارة الفزع والرعب لتحقيق أهداف سياسية² معينة وفي موسوعة العلاقات الدولية فهو يعبر عن استخدام الدولة وغير الدولة للعنف والمقصود تحقيق لأهداف مقصودة³، وانتشار السلاح وتجارة المخدرات والتهريب مما استدعى قيام دول المغرب العربي بخطوات أمنية صعبة خصوصاً الجزائر، ولأشك أن الدول المغربية تستند لعوامل متنوعة تشترك بينها وتربطها رباطاً قوياً يمكن وصفه بالرباط المقدس في تصوري الخاص لأن الزمن لم يقدر

¹ أحمد ابن جدية، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغربية، المشرف قاسم حجاج، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموسم الجامعي 2014/2015، ص 2

² معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط1 القاهرة، دار عمران، ص 39

³ أحمد ابن جدية، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغربية، مرجع سابق، ص 5

على قطع العلاقات تماما رغم وجود قطيعة سياسية واقتصادية بين دوله خصوصا الجزائر والمغرب الأقصى بسبب مشكلة الحدود وعدم الاتفاق النهائي حولها، ولأنك أن الإقتصادات تتضرر من ذلك خصوصا المغربي الذي لا يملك ما يكفي من الموارد لإنعاش سوق الصادرات للخارج، فالعلاقات البينية شديدة الحذر بين المغاربة وتحتاج لحوارات مطولة لحلها بشكل جذري يقوم على التوافق الكامل بينهم .

أ – الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة المغربية العربية ودور الجزائر فيها:

تتميز هذه المنطقة العربية بعناصر تاريخية ودينية وحضارية مشتركة جعلت من الإتحاد أمرا ممكنا وسلسا من حيث المبدأ على الأقل، فهي منطقة تشرف على إفريقيا وأوروبا كما أنها تطل على مداخل البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وخضوعها للاحتلال في فترات متلاحقة، لكن سياسة الاستعمار أوجدت وضعاً مغايراً تمثل في الخلاف بين دول المغرب العربي، على الرغم من أن فترة ما بعد الاستقلال أسهمت في ضرورة وجود تفاهم وتوحد بين المغاربة والأفارقة،¹ فالتقارب الجغرافي له أهمية لتحقيق تقارب سياسي واقتصادي فكل من الجزائر والمغرب يتبنيان اقتصاد السوق على سبيل المثال ولهما علاقات قوية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن حيث الخصائص الجغرافية للمنطقة المغربية تمثل الجانب اغربي من العالم العربي تمثل خمسة أقطار بمساحة 6 ملايين كلم مربع، وتقع بين خطي العرض 15 و 37 شمالا وبين خطي الطول 25 شرقا و 17 غربا، الناتج المحلي للجزائري يعد الأكبر بين دول المغرب العربي حيث بلغ حوالي 43 بالمئة ونصيب الفرد في دول الإتحاد المغربي يصل لحوالي 4865 دولار سنويا²، فنشأة الدولة العربية تمثل الإطار السياسي والقانوني التي تنتج عنه مختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية وذلك لفهم طبيعة النشأة القطرية السياسية والأمنية لكل دولة، فنحن نعيش زمن الدول القطرية العربية منها ما كان له كيان قبل وجود الاحتلال مثل الجزائر والمغرب وتونس أخرى تمخضت بعد الاحتلال ونتجت من خلال توحيد عدة كيانات مثل ليبيا وموريتانيا، لكن طبيعة الأزمة البنائية التي تعانها هذه الدول على مستوى شرعيتها من عدمها تشكل عائق كبير أمام

¹ بوزيدة جبال، الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3،

2013، ص 32

² أحمد ابن جدي، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغربية، مرجع سابق، ص 12

وجود دور كبير لها على مستوى دور مؤسساتها ومدى فعاليتها عربيا وإقليميا ودوليا كذلك، ضف لذلك طبيعة الأنظمة المغاربية التي تتسم بالتسلط وضعف المؤسسات الوطنية التي تفتقر للحياة والموضوعية بشكل كبير جدا يعكس المستوى السياسي الديمقراطي ببلدانه خصوصا الجزائر والمغرب.

ب طبيعة العلاقة بين الجزائر ودول المغرب العربي:

لقد عملت الجزائر منذ فترة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة على إرساء علاقات قوية مع دول الجوار العربية ومن ذلك نجد العلاقات الجزائرية الليبية التي شهدت طورا عام 1988 من خلال بروز مشروع الرئيس الجزائري " الشاذلي ابن جديد " بمبادرة ثنائية بين الجزائر وليبيا هادفة أيضا لإرساء آليات تحقيق الوحدة بين القطرين الجزائري والليبي، بشكل لا يتعارض مع متطلبات الإتحاد المغاربي ككل، فلقد بين الرئيس الجزائري بن جديد الخطوط العريضة للمشروع في خطاب 19 سبتمبر 1988 لقيام إتحاد بين الجزائر وليبيا، فلقد وصفت بالهامة ليبيا سيما وأن العوامل التوافقية بين الجزائر وليبيا قوية فكلهما له عقيدة سياسية ثورية ولهم تقارب وتطابق في مختلف القضايا العربية والملفات الإقليمية، كما أنهما يشكلان أكثر من نص مساحة القطر المغاربي ويتمتعان بثروات طبيعية مهمة تمثلت في الاحتياطات الكبيرة من الغاز والبترو، لكن مع موجة الإصلاحات السياسية الاقتصادية بالجزائر واكتمال عملية الدخول في اقتصاد السوق وتراجع الاشتراكية لم يكتب للمشروع التمام وفشل كلية مع الوقت¹ بحيث أصبحت السياسة الاشتراكية للدولة الجزائرية تشكل عبئا على المواطن والدولة معا، وكان لابد من اختيار منهاج آخر لتدارك العجز الحكومي ومن ناحية أخرى كانت الفترة تمثل زوال القطبية الثنائية بعد سقوط الإتحاد السوفيياتي وانهيار القوى المحاربة للإمبريالية خصوصا وأن الجارة المغرب انتهجت الرأسمالية وأحدثت تقاربا مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في مجال التسلح والتصنيع العسكري، مستفيدة من انفراج العلاقات الدولية التي أعقبت والسوفييات من خريطة الطريقة العالمية التي تعنى بالقوى الدولية والإقليمية الكبرى، لكن طبعا لم تتخلى الجزائر عن عقيدتها الاشتراكية فما زالت تحتفظ بعلاقات قوية جدا مع الروس إلى اليوم وتعتمد عليهم في إسترداد السلاح والمعدات العسكرية اللازمة لأجل ضمان حماية حدودها من التهديدات الأمنية

¹ المرجع السابق نفسه، ص 15

خصوصا بعد دخولها في سباق تسلح مع المغرب الأقصى، فالسيادة الوطنية نص عليها دستور الجزائر عقب انتخاب الرئيس " أحمد ابن بلة منذ الاستقلال

في ظل موجة التحرر العربية في تلك الفترة التي تشبعت بالقومية العربية والناصرية باعتبارها كانت تمثل المخرج الوحيد للعرب من الاحتلال الغربي، فحول ذلك يقول "لويس ل. شنيدر" أن القومية هي القوة الكبرى في العصر الحديث والمحرك الأول لأحداثه¹ فلقد كانت الجزائر عبر إيديولوجية رفقاء الثورة متمسكة بالنهج القومي العربي الاشتراكي حتى عهد الرئيس الراحل " هواري بومدين " الذي قام بعملية تصحيح ثوري ضد الرئيس " بن بلة " فمشكلة الدول العربية لا تكمن في التفتح على الغرب بقدر ما تكمن في انتشار الحس القطري الضيق الذي كرس لفلسفة الشتات العربي وعدم التكتل والوحدة، فالنزعات الإقليمية كثرت بين دول المغرب العربي خصوصا المغرب والجزائر فأغلقت الحدود وقطعت العلاقات السياسية، مما اضعف الحس العربي أو القومي الذي على أساسه قامت الحركات التحررية العربية في المغرب العربي، فلقد عملت سلطات الاحتلال على أن لا يقوم كيان عربي قوي يشكل قوة إقليمية في المنطقة وهو ما دعت له " غي مليه " رئيس الحكومة الفرنسية خلال الاحتلال للجزائر بأن لا تستقل الجزائر في الإدارة عن فرنسا وذلك يشكل خطرا عليها²، في المستقبل ويعرض مصالح فرنسا في المنطقة للخطر خصوصا وأن فرنسا مسؤولة عن رسم الحدود بين دول المغرب العربي التي لازالت متنازع عليها بين دوله، فليس من مصلحة فرنسا قيام دولة جزائرية مسلمة وقوية أبدا، فالجزائر استفادت من الوجود الفرنسي المطول على أراضيها في رسم سياستها الخارجية الصلبة والمتمرسنة كثيرا بفضل الحنكة لدى المسؤولين الجزائريين الذين خبروا القوى الغربية عميقا متمثلة في فرنسا، ففرنسا لم تقدر أن تخمد نار الثورة ضدها بالجزائر بل قضت ثورة التحرير على القوة العسكرية الفرنسية وامتدت الثورة حتى داخل الأراضي

الفرنسية، ونجد أن الجزائر تمسكت بحدودها المحررة أمام التعنت المغربي في رغبته إعادة ترسيم الحدود بينهما وفقا للتصور الإسلامي القائم على أساس الانتماء الديني للشعوب المتواجدة في تلك المناطق التي أراد المغرب ضمها له حتى في فترة احتلال

¹ جورج طرايشي الدولة القطرية والنظرية القومية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1 1982، ص 14

² بسام العسلي، الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، ط1 1984، ط2 1986، ص 64

الجزائر¹، فالحق التاريخي المغربي الذي تنازع على أساسه مع الجزائر هو ما نادى زعيم حزب الاستقلال المغربي " علال الفاسي " المتضمن لخريطة المغرب الكبير المتضمن حسبه لبلاد الشنقيط وموريتانيا وتندوف الجزائرية وبشار وجزء من السنغال وسبتة ومليلة الخاضعتين لإسبانيا، وكذلك إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب اللذين يمثلان جزءا كبيرا من الصحراء الغربية، ورأى المغرب أن له حق تاريخي في هذه الأراضي وعارض التقديس الموروث للحدود الاستعمارية، وهو ما تمسكت به الجزائر واعتبرته مساسا بسيدها الوطنية التي ضحى الشعب الجزائري لأجلها، فجعلت مسألة الحدود أحد أهم مرتكزات سياستها الخارجية بعد الاستقلال للحفاظ على فتوة الدولة الجزائرية، فإعلان ما بعد الاستقلال نص على أن تبقى الحدود كما رسمت من قبل المحتل وأن لا تتغير وهو ما أكدته الرئيس الراحل " أحمد ابن بلة " في مدينة بشار الحدودية مع المغرب من خلال خطابه عام 1963 الذي قال فيه أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار ولقد أشار سابقا أن حدود الجزائر لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي، ولقد عملت الجزائر على تكريس هذا التصور في منظمة الوحدة الإفريقية لضمان موقفها الذي يحظى بكل الدعم لدى دولها على اعتبار أن معظم الدول الإفريقية حصل لها تغيير في الحدود ولا تنوي التخلي عن الحدود الموروثة من المستعمر مطلقا، واستندت الجزائر لأن بروتوكول 1961 لا يستند إلى ناحية قانونية وهو غير ملزم مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دولية أو دبلوماسية واضحة في إشارة لتمسك الجزائر بالشرعية الدولية التي تقوم على احترام حدود الدول على أساس الخرائط المثبتة قبل الاستقلال لا على أساس التاريخ، وهو ما عجل بضعف الموقف المغربي الذي

طل يراوغ ويتمسك بالحق التاريخي، ثم أن الاتفاقية بين المغرب والجزائر التي وقعت قبل التحرر غير ملزمة لأعضاء السلطة الحالية ولا يمكنهم السير قدما فيها لأنها تمس السيادة²

¹ بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المشرف كيش عبد الكريم، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2007/2008، ص 55

² المرجع السابق نفسه، ص 59، ص 60

سلوك الجزائر السياسي والأمني وتأثيره في علاقتها بالأمن القومي المغربي

الجزائر تبنت مواقف نابذة من الفكر الثوري التحرري فيما تعلق بالنزاع مع المغرب وظلت متمسكة بها حتى بعد تغيير نظام الاشتراكي بالبلاد وانفتاحها على التعددية والديمقراطية واقتصاد السوق، لذلك وبعد عملية التصعيد بين الجانبين حصل نزاع المسلح بين الجزائر والمغرب، حيث تمت عمليا اشتباك مباشرة بين الطرفين في مدينة فيجيج المغربية ومدينتي تندوف وبشار الجزائريتين في عام 1963 وهي ما سعي بحرب الرمال، طبع وككل عمليات قتالية وتوترات بين طرفين لابد لعامل السياسة من دور في تزكية الأمر أو زيادة التصعيد ويلاحظ ذلك من خلال حملات الإتهامات المتبادلة بين الطرفين حيث اتهمت الجزائر المغرب بدعم حركة الانفصال بمنطقة القبائل، والمغرب اتهم الجزائر بدعم المعارضة المغربية، فالجزائر تدخلت بالقوة لإسكات القبائل بعد تحريض المغرب لهم للانفصال عن الجزائر، في تدخل واضح في شؤون الجزائر الداخلية طبعاً هذه التطورات عقبها توتر في العلاقات من خلال طرد المغاربة من الجزائر عمال وتجار وفشل أي محاولات للاتفاق بين البلدين خصوصاً بعد قيام المغرب بالتوغل بالجزائر من خلال قواته التي اجتاحت في "تاجونيت" و"البليضاء" و"تنجوت" الواقعتين على بع 500 كلم من "تندوف" وبالمقابل قامت القوات الجزائرية بمحاصرة مدينة فيجيج المغربية اتسعت المعارك بين الجانبين وتستعمل الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة، لكن تم إعلان نهاية الحرب بعد وقف إطلاق النار في نوفمبر 1963، طبعاً بعد عدة وساطات إفريقية للتسوية بين الجزائر والمغرب¹، فتلك الحرب رسمت سياسة الجزائر في المنطقة وعربياً كذلك بحيث تبنت سياسة عدم التدخل في شؤون الغير ورفض الغير التدخل في شؤونها تحت أي حجة كانت خصوصاً ما تعلق بمسألة حقوق الإنسان التي لعبت فيها الجزائر دوراً ريادياً على المستوى الداخلي والعربي من خلال الإصلاح السياسي للدولة وقوانينها الحكومية والتشريعية، لقد تبع كل هذه الخلافات والنزاع المسلح بعد ذلك سياسة العزلة والحملات المضادة بين الجزائر والمغرب من خلال استغلال كل منهما لغلطات وهفوات الطرف الآخر واستثمار المعارضين للسلطة والعمل على دعمهم سياسياً وربما عسكرياً ضد بلدهم الأصلي، ثم إن الجزائر وفي إطار قرارات الأمم المتحدة

¹ المرجع نفسه، ص 64

تبنت موقف عدائي ضد المغرب في تعامله مع القضية الصحراوية التي اعتبرها الملك جزءا من المغرب، حيث تبنت الجزائر المعارضة المسلحة والسياسية، قامت بإغلاق حدودها مع المغرب بسبب التهريب المخدرات الوافدة من المغرب للجزائر مما أضر بالاقتصاد المغربي، المعتمد أصلا على الجزائر في سد حاجياته من المحروقات والمواد الغذائية الأساسية، كذلك جعل حرب التسليح قائمة ومكثفة والحشد عند الحدود خصوصا بالنسبة للجزائر بمنطقة بشار، تحسبا لأي عمل عدائي من طرف المغرب، وعلى الرغم من اللقاءات الثنائية وعقد المؤتمرات بين الطرفين لكن كلها لم تسفر عن حل بين الدولتين بل زاد تعقد المسألة خصوصا بعد وقوع تصادم في المواقف بينهما بالنسبة لقضايا المنطقة العربية والإفريقية، خصوصا فشل كل من قمة تلمسان في العاشر من أكتوبر وقمة مراكش بين 15 و 17 أكتوبر، وعلى الرغم من أن الإتحاد الإفريقي هدف لتسوية النزاع بطرق سلمية لكنه لم يتجاوز حيز التنظير، فلقد سعى ليكون نواة الوحدة بين دوله وإقامة علاقات قوية بين الدول العربية الإفريقية ن طبعا الدول العربية غير مطمئنة لقرارات الإتحاد الإفريقي خوفا من أن تمس قراراته سيادتها الوطنية على حدودها الموروثة من المحتل، فشعار الدبلوماسية كانت قوام الموقف المتعلق بجامعة الدول العربية حول النزاع العربي العربي¹ الذي تنوع بين مختلف الدول العربية خصوصا المغربية التي خضعت للاحتلال الغربي ن خصوصا الفرنسي الذي عمل على ترك بؤر توتر كبيرة بين حدود الدول العربية المغربية، لازالت لليوم تعرق أي نوع من التفاهم المغربي الذي يعد ضرورة ملحة لتسوية الوضع الأمني العربي في دول المغرب العربي الكبير الذي يمثل القوة العربية الحقيقية، بفضل ما يملكه من إمكانات عظيمة ومهمة .

نقد وتقييم

من خلال ما سبق يتبين لنا أن طبيعة الأنظمة المغربية تقوم على سياسة الجوار المقلل القائم على الخلاقات التاريخية التي تعود لحقبة الاحتلال الغربي، فالفكر التحرري تبني موقفا متشددا متعلق بالتمسك بالحدود الموروثة عن السلطات المستعمرة، لكن ما يمكن قوله هو أن الدول العربية خصوصا المغربية تفتقر للممارسة

عبد الرحيم محمد السويدي، دور المنظمات الإقليمية الدولية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، عام 2003، ص 90¹

السياسية الحقيقية التي تقوم على التنمية الشاملة والتعاون البيني، لأجل لم الشمل وتحقيق المصالح المشتركة بينهم، لأن ممارسة السلطة لها عوائد مثلها مثل ممارسة الاقتصاد فلا بد من إتقان تلك الممارسة بشكل عقلائي ومحنك لتوفي التكلفة الكبيرة¹، فنحن في العالم العربي لا نملك الحس السياسي الديمقراطي الذي ينظر للمستقبل، بل نحن محكومون بأيدولوجيات ثورية وأخرى عفا عليها الدهر وشرب، ففساد السلطة والمؤسسات الانضباطية مع انتشارها وتغطيتها للمجتمع أنعكس على ممارسات السلطة في المجتمع وفي مستويات الأدنى بين الجهاز الإداري والأفراد والجماعات وبين الجماعات والأفراد بعضهم البعض إذ ساد نمط واحد لممارسة السلطة وهو ما قصدناه بتنميط علاقات السلطة في المجتمع، فحتى على مستوى الخطابات الرسمية بالجزائر مثلاً نجد أن حقبة الرئيس الراحل بومدين اتسمت بالإيدولوجية المتشددة بسبب القيم الثورية التي ارتكز عليها الفكر السياسي الجزائري منذ الاستقلال، لكن وحسب المفكر الراحل الجزائري " مالك ابن نبي " فإنه لا بد من إعادة تقويم المسار السياسي والعدالة الاجتماعية والاقتصاد والنظام بمعانيها المألوفة بما يتماشى مع القيم الأخلاقية التي تستمد من الفطرة البشرية² فالناس جبلت على حب الحرية والتغيير، وهو ما نفتقده في عالمنا العربي، فليس هناك فكر حقيقي حول التداول على السلطة يمكن أن يكون نموذجاً قوياً لتعميمه، فالدول العربية تفتقر للحس الديمقراطي، وسياساتها بما فيها الجزائر تقوم على إما التبعية للغرب أو العزلة الدولية كما هو الحال مع الجزائر فهي لا تبدي موقفاً واضحاً من مجمل القضايا الدولية والعربية، خصوصاً ما تعلق بالربيع العربي، فلقد كانت الجزائر بمعزل عنه ولطالما حذرت الشعب من الربيع العربي واعتبرته مدعاة الخراب والفوضى وما هو إلا مؤامرة خارجية على البلدان العربية المستقرة، فالغرب لم يعرف طعم الحداثة والاستقرار الديمقراطي إلا بعد أن اهتم بالفرد وغلب مصلحته عن مصلحة الجماعة وأتاح له كل الطرق لممارسة فكره وحرته الشخصية والسياسية والتعبير عن ما يريده دون أن يشعر بالخوف، فجعل البلدان العربية تمارس سياسة التخويف ضد الشعب وأن أي تغيير هو مؤامرة خارجية لا بد من منعه، فنحن

¹ محمد العربي، الثورة والنبوة والديمقراطية، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2012، ص 15

² مالك ابن نبي مشكلات الحضارة من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق، سوريا، ط 1، 1995، ص

بحاجة للمصالحة بين الذات والموضوع كما فعل الغرب لبلوغ لتسوية العلاقة بين الإنسان والطبيعة وهو ما أكد عليه المفكر السوري المعارض "برهان غليون" بقوله أن التسوية بين الإنسان والطبيعة تمهد لنمط جديد من التعايش والتنظيم الاجتماعيين،¹ وهو ما نحتاجه حقا كثقافة نحو التغيير، وفي اعتقادي فإن الأنظمة العربية وخصوصا النظام الجزائري لابد له من فهم ضرورة التغيير في العقيدة السياسية التي يمارسها، والتي ترى بأن الشعب لم ينضج بعد لاختيار بديل عن السلطة الحاكمة التي تستمد قوتها وشرعيتها من حزب جبهة التحرير الوطني ذو الخلفية الثورية التاريخية، لكن اليوم نحن بحاجة للتغيير الديمقراطي والسياسي الحقيقي للتنمية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الأمني والحدودي بطريقة تقوم على الحفاظ على العلاقات مع دول الجوار المغربي، فما يؤجج التوتر الأمني وعدم الاستقرار هو تراجع الظروف المعيشية للمواطن العربي بسبب الفساد التسلطي، وهو ما تخشاه الدولة فلاشك أن الجزائر تعاني اليوم من العزلة الدولية والعربية بسبب مواقفها الاشتراكية المناهضة للغرب وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية رغم سيطرة وتأثير اللوبي الفرنسي في سياستها الداخلية والخارجية، فالانفجار والتهديد به هو الحل الوحيد حسب المفكر العربي "برهان غليون" لإجبار السلطات على القبول بالتغيير، فقيام الدولة بتقديم هبات من وقت لآخر والانفتاح على السوق الدولية بدلا من تقديم إصلاحات جذرية في المؤسسات الحكومية، كل ذلك يعبر عن التسبب في التدهور الأمني وتحريض الشعب بشكل غير مباشر للقيام بالعصيان والوقوع فيما لا يحمد عقباه، من أزمات عويصة تمتد لسنوات عدة، فرغم أن سياسة الجزائر في عهد الرئيس "بوتفليقة عبد العزيز" شهدت إنفراجا كبيرة في العلاقات الدولية والبنى التحتية من خلال مشروع المصالحة الوطنية والقضاء على الإرهاب، بحيث أصبحت الجزائر تملك خبرة في مجال مكافحة الإرهاب لكن، المتتبع للشأن السياسي الجزائري اليوم وبعد مسيرة 20 سنة مضت من حكم الرئيس الجزائري الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" الذي وصل للسلطة في زمن كانت الجزائر تعيش حالة من الفوضى والانزهاض والحرب ضد الإرهاب الدموي الذي عصفت بالجزائر وخرب مشروع الجزائر المستقلة، التي عكفت جبهة التحرير الوطنية على تجسيدها بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي للبلاد، يرى أن الوضع تغير نحو الأحسن بفضل جهود

¹ برهان غليون، الوعي الذاتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المركز الرئيسي بيروت، لبنان، ط2 1992، ص 30

الرئيس " بوتفليقة " الذي حرص على إتمام مشروع المصالحة الوطنية لحقن الدماء وترسيخ سياسة السلم والوثام المدني، واكتسب ذلك من خلال خبرته الطويلة في السياسة حتى قبل عودته للوطن وترشحه للرئاسات التي فاز بها عام 1999 ومنذ توليه السلطة تبنى قرارات جريئة لخدمة البلاد والمواطن، وذلك من خلال خلق المناخ الملائم لبناء البلاد وتحسين ظروف المعيشة، "فالرئيس بوتفليقة" كانت من أولوياته دعم مفهوم الديمقراطية، وترسيخ التعاون والتلاحم الوطني من خلال القضاء على الفتنة الدموية التي عصفت بالبلاد، وبعد مرور سنوات ظهرت نتائج جيدة لتلك السياسة من خلال توفير واستقرار الأمن بالجزائر في مختلف ربوعها العريضة، وحتى في تلك المناطق الخطرة، كما أن المؤسسة العسكرية شهدت تقدما قويا في عهده نحو تحقيق الكفاءة والريادة الإقليمية والمغربية من خلال تحديث المؤسسة العسكرية الجزائرية بفضل الكوادر العسكرية القوية والمحنكة التي اختارها " الرئيس بوتفليقة " لأجل تنفيذ مخططاته الأمنية والعسكرية لحماية البلاد والعباد

إن تحقيق التنمية المحلية للبلاد كانت دائما هم " الرئيس بوتفليقة" وتمثل ذلك في آلاف المشاريع والبرامج الاقتصادية التي نفذتها الدولة لتحقيق نقلة نوعية نحو الأفضل للمواطن

كما أن الجزائر شهدت الانفتاح على اقتصاد السوق والرأسمالية العالمية بفضل زيادة المنتجات البترولية والغازية بالجزائر، وحرص السلطة على فتح باب الاستثمار بكل القطاعات خصوصا البناء والمقاولاتية، والتنقيب عن الموارد الطبيعية بالبلاد خصوصا في الجنوب الجزائري بمنطقة حاسي مسعود التي شهدت إقبال عشرات الشركات الأجنبية خصوصا الفرنسية والأمريكية وحتى الآسيوية، كما أن " الرئيس بوتفليقة " أطلق مشروع 2 مليون سكن للقضاء على أزمة السكن التي وجدت قبل توليه السلطة . وبفضل توجيهات الرئيس وحرص الحكومة والكوادر الوزارية تمكنت الجزائر من تحقيق الحد الأكبر من القضاء على السكنات الهشة خصوصا في العاصمة والمدن الكبرى، نهيك عن عشرات المشاريع السكنية والوظيفية التي أطلقها " الرئيس بوتفليقة" لخدمة المواطن الجزائري، ودعم قطاع التربية وقضايا المرأة التي حققت في عهده قفزة نوعية كبيرة نحو الحرية والعمل ودخول جميع المجالات للعمل وتحقيق التوازن في الشغل مع الرجل، كما شهد قطاع الصحة هو الآخر منجزات كبيرة من خلال بناء المستشفيات

الجوارية وتحسين الخدمات الطبية والمراقبة لسير العمل بها حماية المواطن، فتم تحقيق التنمية في عدة مدن كبيرة وصغيرة مثل قسنطينة وتلمسان ووهران كما تمت لالتفاتة لسكان الجنوب وتحسين مستوى التنمية هناك من خلال أغلفة مالية لبناء المؤسسات والسكنات الريفية والتساهمية التي استفاد منها قطاع واسع من الشباب الجزائري بالجنوب خصوصاً¹ ولاية أدرار. فكل هذه المشاريع في اعتقادي ركزت على البنى المادية ولكن لم تقم الدولة بفعل جوهري يقوم على رد الاعتبار للفرد الجزائري واحترام حقوقه العامة التي نصت عليها المواثيق الدولية والأممية، ومن المهم التذكير أن سياسة التغريب ممنهجة بالجزائر والدول المغربية عموماً هذا التغريب الذي اخذ من الغرب المظهر ولكن لم يفهم الجوهر المتمثل في حقيقة الإنسان في المنظور السياسي الغربي المعاصر المتمثلة في أنه يؤمن بالديمقراطية وفي حياد المؤسسات الحكومية، وأن القانون فوق الجميع حتى الرئيس نفسه، فالعالم العربي اليوم خصوصاً دول المغرب العربي لم تعد تؤمن بالقومية العربية والإتحاد

بسبب تردي الوضع العام والعلاقات بين الدول²، فلم يعد هناك مثال قومي عربي يمكن التوكل عليه ليجتمع حوله العرب والمسلمون المتفرقين في ربوع العالم العربي الكبير.

خاتمة:

في الأخير وكجواب على الإشكالية يمكن القول أن الدولة الجزائرية تتمتع بسياسة خاصة في منطقة المغرب العربي، تقوم على العزلة الإقليم وعدم التدخل في شؤون الدول العربية والمجاورة والجزائر تعتبر أن جوهر السياسة الخارجية يقوم على تمتين الحدود والتركيز على الجانب الأمني ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- الدول المغاربية تتمتع بميزات متشابهة فيما بينها تقوم على وحدة الثقافة والجغرافية والحدود المفتوحة التضاريس
- السياسة المغاربية قامت على صراع تاريخي بين الدول المغربية خصوصاً الجزائر والمغرب تسبب فيها الرسم المصلحاتي للدول المستعمرة الغربية فرنسا وإسبانيا

¹ المرجع السابق نفسه، ص 16

- الجزائر تبنت موقفا صلبا دائما إزاء القضايا المتعلقة بأمن حدودها التي ورثتها عن الاحتلال

- الجزائر تبنت إقامة علاقات وتحالفات إيديولوجية مع دول الجوار المغربي خصوصا ليبيا وتونس لضمان الكلمة في صفها وعدم توسيع دائرة الأعداء بالنسبة لسياستها في المغرب العربي والقارة الإفريقية عموما

- يبدو أن المغرب متمسك بموقفه المعادي لأي وجود لدولة الصحراء الغربية إلا تحت الحكم الذاتي ربما هو تعلم الدرس من خسارته لمدينتي سبتة ومليلة سابقا فيحاول تعويض الخسارة من خلال التمسك بالأرض الصحراوية، رغم قلة الداعمين الدوليين والعرب له

- تنطلق الجزائر في دعم الصحراء الغربية من خلال موقفها الذي يؤمن بالحق في تقرير المصير للشعوب والمنطلق الثوري لتصفية الاستعمار مهما كانت طبيعته، فهي تعتبر المغرب دولة مستعمرة في منطقة المغرب العربي، خصوصا وأنها حاولت اقتطاع جزءا من التراب الجزائري كما رأينا في البحث لكن لم تفلح في ذلك بسبب التمسك الجزائري بموقفه واستخدام القوة العسكرية للتأكيد على ذلك، وربما هذا ما يعرقل أي تحالف بين الجزائر والمغرب وأي تغيير في سياسة البلدين في القريب العاجل ويبقى الباب مفتوحا .

المصادر والمراجع:

المراجع:

1. ابن نبي مالك، مشكلات الحضارة من أجل التغيير، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر بدمشق، سوريا، ط1 1995،
2. العربي محمد، الثورة والدولة والديمقراطية، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، مصر العربية، 2012
3. العسلي بسام، الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1 1984، ط2 1986
4. طرابيشي جورج، الدولة القطرية والنظرية القومية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1 1982
5. غليون برهان، الوعي الناتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المركز الرئيسي بيروت، لبنان، ط2 1992

المذكرات الجامعية:

6. ابن جدية أحمد، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغربية، تحت إشراف قاسم حجاج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2014/2015

7. يعيدون الحامد، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، تحت إشراف نور الدين دخان، مذكرة مكلمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2014-2015
8. مجال بوازدي، الإستراتيجية المغاربية لمكافحة الإرهاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013
9. رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 - 1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحت إشراف كيبس عبد الكريم، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2007 - 2008
10. محمد السويدي عبد الرحيم، دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، عام 2003

المعاجم:

11. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني دار المعارف، القاهرة، مصر العربية، 2008
- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط1، القاهرة / دار عمران